

صحيفة المرأة

هل يجوز اعدام المرأة

حدث في سنة ١٨٨٦ أن أصدرت المحاكم الفرنسية على لاسبييري التهمة بتسليم
الذئاس بالاعدام ونطاق القاضي بهذا الحكم الذي قابلته الحاضرون بالامتناع ولو أن
جرائم التهمة متعددة

وكذلك عند ما صدر حكم المحاكم العسكرية باعدام مائاتا عاري رميا بالرصاص لأنها
كانت جاسوسة لأن الحرب قبول هذا الحكم بالاستياء أيضاً ولو أن هذه الجاسوسة
تسميت بأعمالها الخائنة من أرداء الكثيرين من الجنود

وحبال هذا العطف على المرأة مهما كثر أفعالها رأت المسيرة مارسل كولو
الكاتب الفرنسي المعروف أن يستطلع رأي كبار النساء والرجال من المحامين وغيرهم
حيال وجوب اعدام المرأة المجرمة أو اعتفائها من هذا النقص الصارم فأدلى له كثيرون
بآرائهم ونحن نسكنفي هنا بأراء رآيين متناقضين السبعين ورآيين آخرين متناقضين
لرجلين .

رأي مدام مارسل تينابر

لما علمت مدام مارسل بالسبب الذي حدا للمسيرة كولو إلى مقابلتها قالت جواباً
على سؤاله :

« لا يجب أن تكون هناك عواطف للمرأة والرجل يحجم أن يتساوى في دفع معايلها
من دين لاينة الاجتماعية مقابل الجريمة التي يرتكبها . واني لست من القواني
ينفر من الدمع عطفاً على المجرمين ولسكنفي اهدره حناناً على ضحاياهم فلماذا استشر
الشفقة على المرأة المجرمة اذا ما نبت أفعالها ولماذا لا يكون نصيبها الصعود إلى

المشفقة أسوة بالرجل المحرم ؟

« ألا ترى أنهم في إنجلترا لا يستثنون المرأة من الاعدام وكذلك في روسيا السوفيتية وأنت ترى أن كشف المحكوم عليهم بالاعدام من الثوريين في سنة ١٧٩٣ كان حافلاً بنساء وقتيات ؟ كلا . أني لأرى عملاً للعطف والحنان على مثل هذه المرأة أما هذا العطف فهو لا بد أن يكون من خيال الروائيين : على أنه من المعروف أن الحاكم الفرنسية قد قضت سابقاً على كثيرات من النساء المحرّمات بالاعدام مثل لابرفيليه ولافوازين وغيرهما .

« أن الذين يشعرون مذهب الروائيين يرون أن لاجدوى من اعدام النساء . أما أنا فأرى عكس ذلك . وأكرر القول بأن عطفي ينحى الى الضحايا .

رأي مدام هيلين كمنشي

هي محامية محكمة الاستئناف وحائزة على شهادة الأبناس في الفلسفة وهي امرأة دخلت الوزارة حيث كانت رئيسة ملحقة بالقلم المسمى لوالدها المسيو أدولف لتعدي وزير البحرية وهي من العاملات المجيدات في حماية الاطفال قالت هذه السيدة :

« لا يجب أن نعدم النساء كما أنه لا يجب أن نعدم الرجال وسيتأي يوم نحر فيه الهيئات المتعددة خجلاً لأنها قضت ببرود بالوت فأمرقت الدم أرهاها من الدم وقد أنكر ذلك فيكتور هيجو ولامارتين

أن حقوق الافراد يجب أن تكون محترمة . وأرى أن السجن كافية لاحترامها وليس السجن فردوساً أرضياً لينعم فيه الإنسان . أن حكم الاعدام لا أثر له في إيطاليا بل هناك عقوبة التأييد فلا يرى المحكوم عليهم أحداً ولا يسمعون احداً ويلقون عندياً ينتهي بهم الى الجنون .

« وعندي أنه لا يجب البتة اعدام المرأة . أن العدالة عمل من وضع الانسان ولكن الخطأ القضائي موجود في كل زمان

« يشعرون الى أن القتل أغنى للقتل أي أن اعدام القاتل مهما تعددت جرائمه يقلل من عدد الجرائم ولكن لم ينحى ذلك والمقصود من القانون هو أن يدرك من

يجرم أن لامناص من عقابه ولذكته يكون على أمل من الاقليات من تعقب البوليس أو يملئ النفس بعطف المحكمين أو ينفذ رئيس الجمهورية . وأني بالرغم مما أعلم عن طرق الاعدام المتعددة في القرون الوسطى أرى أن الجرائم الآن ازداد عددها عما كان في تلك القرون التي كان يسيل فيها الدم بالاعدام لأوهى الأسباب

ثم سألت عن علاج هذه الحالة فقالت « أني أقول إن المسألة الاجتماعية هي أيضا مسألة أدبية فيجب لعلاج هذه الحالة تقويم الأخلاق من طريق التربية الأدبية »

رأي المسيو لافوشاردبير

قل : « ولماذا لا تعدم المرأة ؟ انك تعلم أنني من أشد أنصار المرأة وأرغب في أن تتمتع بجميع ما تترجل من حقوق »

فقال المحدث

« مرحى »

فقال المسيو لافوشاردبير

« نعم بجميع ما للرجل من حقوق حتى حقّه في المتصلة : فلماذا لا نسوي المرأة الرجل في هذا القصاص في حين أنها برهنت لنا غير مرّة أنها تستطيع أن تسوي الرجل في الاجرام . والامر يجب أن يتأمل مع العمل ومن المبادئ الجمهورية كلمة المساواة . فيجب والحال هذه أن تكون المساواة في المثقة أيضاً . وقد نقض حكم الاعدام بالمتصلة في عهد الارهاب في كثيرات من النساء والفنيات فواجب علينا ونحن جمهوريون ان نطبق مبادئ الجمهورية

— أفن قول من رأيك اعدام النساء ؟

— نعم بكل قوة وأني أحادثك بصفتي جمهورياً ومن أنصار المرأة . ان العدالة الانسانية يجب أن تجري على منوال العدالة الآلهية . أفلا نرى أن حواء عوقبت كآدم وغلظتنيما واحدة لا باعتبارها شريكة له لحسب بل كان عقابها صارماً للغاية اذ عوقبت فوق ذلك بالآلام الوضع للريبة

رأي المسيو ريمون هوير

هو محام أمام محاكم الجنابات ومن المتهودين في الدفاع عن النساء المجرمات قل :

« ان الرأي القائل بأن المحكوم عليهم بالاعدام يجب أن ينفذ فيهم الحكم مملوء بالخطأ وهو رأي لا تستثنى فيه المرأة من هذا الحكم على أنني أرى عدم وجوب اعدام النساء وذلك لأن الرجل أقوى منها ولا يجب تجاوز الحدود في هذه القوة وهذا السمو الذي نص عليه القانون المعني اذ يؤخذ منه ان المرأة ليست مساوية لنا في الحقوق فلماذا والحال هذه نخصها بهذه المساواة امام قانون تحقيق الجنائيات ؟ زد على ذلك ان اعدام المرأة يعد من الامور الغريبة . واني اذكر انني عند ما كنت صغيراً سمعت والدي يتحدثان امامي عن تنفيذ حكم الاعدام في فتاة في العشرين من عمرها من أسرة كريهة أغراها شاب ثم هجرها فوضعت نمرقة الغواية وانفقت وولدتها على قتل المولود . فلو ان هذه الفتاة موجودة في هذه الايام وتولى الدفاع عنها محام ماهر لفضى بيرامتها . اعدمت هذه الفتاة علناً وقطعت رأسها بالمقصلة في مبرزير واجمع الناس على استنطاق هذا القصاص . »

« واني أقول لك بأسيدي أنه لا يجب البتة الحكم على امرأة بالاعدام »

دراسة علم الكف

نشرت مجلة « حواء » الفرنسية مقالا عن هذا الموضوع نوجزه للقراء

فبايلي :

أن علم دراسة اليد الحديثة بمقارنتها بما كانت عليه قديما من طرق التسجيل تعد كالكيمياء الحديثة الصادقة بالنسبة للكيمياء التي كان ينزهها القدماء ويجرون وراء تحقيق مطامعهم منها .

ان هذا العلم يعد في درجة واحدة مع العلم الاجتماعي وعلم الطب وهو يرجع في مجموعه الى البيكولوجيا أي علم احوال النفس وقد آمن الفلاسفة اليوم بالعلاقة القريبة بين العقل والمادة ولو انهم لم ينفقوا دواما على درجات هذه العلاقة . وقد أصبح من المألوف على هذا ان نجد بين اشكال المادة شيئا يدل على حالة